

تجمع المهنيين يدعو للإضراب وسط تصاعد الأزمة

السودان: مقتل 6 من قوات الأمن في مواجهات مع متظاهرين



عسكريون سودانيون حول محتجين في الخرطوم



اعتصام تجمع المهنيين السودانيين بسوق للإضراب

الاعتصامات في العاصمة والأقاليم، وحيث إن هذا مناف للواقع ومخالف لأي اتفاق مع المجلس العسكري عليه تؤكد أننا متمسكون بموقفنا في الاعتصام، وأن كل ما جاء على لسان ذلك الناطق غير صحيح».

وأضاف البيان «الإضراب السياسي والعصيان المدني الشامل لأسلحة الشعوب الأبية والتي تقهر الظلم وتستعزى بالطغاة، وهذا ما سيجي ثورتنا، وستصدي لكافة أشكال التآمر حتى ولو وقفنا بخط النار سنحصد عددا».

وقالت قوى إعلان الحرية والتغيير إن من المقرر أن يقدم الجانبان رؤاهما بشأن الهيئات الانتقالية في غضون 24 ساعة. وقال المصدران إن هناك اجتماعا ثانيا مزمعا لمناقشة تشكيل للمجلس المشترك.

يشرف عليها مجلس يقوده مدنيون مع تمثيل عسكري. ويواصل المحتجون الضغط على المجلس عبر التجمعات الحاشدة والاعتصام خارج وزارة الدفاع في العاصمة الخرطوم والذي بدأ في السادس من أبريل نيسان.

ووصف المتحدث باسم المجلس العسكري شمس الدين الكباشي، اجتماع اليوم الإثنين بأنه إيجابي وقال إن الجانبين اتفقا على فتح جسر التئيل الأزرق والسكك الحديدية التي يحتملها المحتجون. لكن تجمع المهنيين نفى الاتفاق على فتح أي جسور أو سكك حديدية.

وقال التجمع في بيان: «طالعنا حديث للحدث باسم المجلس العسكري والذي جاء فيه أنه تم الاتفاق على فتح بعض الكباري ورفع الحواجز من الطرق في أماكن

لمناقش الجانبان تشكيل المجلس المقترح، لكن المجلس العسكري ركز بدلا من ذلك على مهمة المجلس وصلاحياته في المستقبل.

وشكل المجلس المقترح أمر بالغ الأهمية لأن الفشطاء الذين ينظمون الاحتجاجات منذ 16 أسبوعا وأقضت إلى الإطاحة بالبشير يصرون على أن تكون قيادة المجلس مدنية، ولم يشتر المجلس العسكري إلى استعداده للتخلي عن السلطة المطلقة.

وسمكون المجلس المشترك الهيئة السيادية التي تشرف على حكومة تكتوقراط ومجلس تشريعي.

وكان المجلس العسكري أعلن عقب الإطاحة بالبشير إنه سيظل في السلطة لعامين قبل إجراء انتخابات. وتريد قوى إعلان الحرية والتغيير فترة انتقالية مدتها أربعة أعوام

للمناريس وحمايلها. كما تناشد كل الثوار في أحياء العاصمة القومية والمناطق المجاورة بالخروج للشوارع وسفير الموابك والتوجه إلى ساحة الاعتصام أمام القيادة لقوات شعبنا المسلحة».

وقال شاهد من رويترز، إن مجموعات من قوات نظامية ترتدي الزي المدني حاولت فض المناريس التي تغلق الطرق المؤدية لقر الاعتصام من الناحية الشرقية قبل أن تنسحب.

وقاد تجمع المهنيين السودانيين الاحتجاجات التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في 11 أبريل، والتجمع جزء من تحالف معارض عقد ثلاثة اجتماعات منذ يوم السبت مع المجلس العسكري الانتقالي.

وتكر مصدران مطلعان أنه كان من المقرر أن

وأعلن الجيش السوداني، أن الفريق عبد الفتاح البرهان سيتولى رئاسة المجلس المشترك مع المدنيين.

من ناحية أخرى دعت جماعة الاحتجاج الرئيسية في السودان الإثنين إلى العصيان المدني والإضراب العام، بعدما فشلت الاجتماعات مع الحكام العسكريين في البلاد في تحقيق أي تقدم بشأن تشكيل مجلس انتقالي مدني عسكري مشترك.

ومع تصاعد التوترات بين الجانبين، قال تجمع المهنيين السودانيين في بيان إن الجيش حاول فض اعتصام في العاصمة الخرطوم حيث يطالب المحتجون بتسليم السلطة للمدنيين.

وقال البيان «نرجو من الثوار داخل ساحة الاعتصام ترتيب الصفوف وإقامة

الخرطوم – «وكالات»: أعلن المجلس العسكري الانتقالي في السودان في مؤتمر صحافي مقتل 6 من قوات الأمن في مواجهات مع متظاهرين الإثنين، في كافة أنحاء السودان.

وأصيب 16 عتصراً أيضاً في مواجهات الإثنين، كما أكد نائب رئيس المجلس العسكري محمد حمدان دقلو، في المؤتمر الصحافي.

من جهة أخرى، أعلن دقلو الموافقة على انضمام مدنيين إلى المجلس العسكري، مؤكدا أن المجلس العسكري، يريد ثورة وطنية حضارية.

وأوضح دقلو، إن المجلس العسكري اتخذ للثورة لأنّها تعطي أملا لكل السودانيين، معلنا نية المجلس تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة.

المقاومة تتلف 1200 لغم في الحديدة

اليمن: الجيش يحرر جبالا إستراتيجية في صعدة

«سبتمبر نت» التابع لوزارة الدفاع.

واسفرت للمواجهات عن مقتل وجرح عدد من عناصر ميليشيا الحوثي الانقلابية، إضافة إلى تدمير عدة أليات واطقم، واستعادة أسلحة خفيفة، ومتوسطة.

من جانب آخر أكدت مصادر محلية، أن ميليشيا الحوثي الانقلابية، شنت حملة مدهامات واختطافات جديدة مساء أمس الإثنين. لعدد من قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام في العاصمة صنعاء.

وقالت المصادر، حسب موقع «المشهد اليمني»، إن الميليشيا اختطفت القيادي بالمؤتمر طارق المجاهد، الذي كان يعمل كمحا لوزارة الشؤون القانونية واقتادته إلى جهة مجهولة.

وأضافت أن الميليشيا التهمت بمشاركة عناصر شيعية مدعومة بغرباء مسلحة عددا من المنازل، واختطفت قيادات أخرى من حزب المؤتمر ونقلتهم إلى أماكن مجهولة.



الجيش اليمني

الحوثي الانقلابية، ويقطع جوي لمقاتلات التحالف العربي، حسب ما أورد موقع

أبو سالم، وجبل مازل، وجبل الكوفي، جنوب غرب مظهر، بعد مواجهات مع ميليشيا

شمال البلاد. وجسأت السيطرة على سلسلة جبال أبو نراب، وجبل

محكمة مصرية تدرج قيادات إخوانية على قوائم الإرهاب

لخطوط الغاز الطبيعي داخل مصر بغرض استهدافها بعمليات إرهابية، فضلا عن العثور على مطبوع صادر عن جماعة الإخوان الإرهابية يحرض على استعمال القوة والعنف لقب نظام الحكم القائم بالبلاد.

كما عثر بسكن بعض المهنيين الآخرين على مطبوعات تنظيمية أخرى تتضمن دعوة جماعة الإخوان لأعضائها للتجهز وقطع الطرق، وأخرى تتضمن كيفية التأثير على الرأي العام، كما تم ضبط مبالغ مالية من عملات أجنبية مختلفة كانت معدة لإمداد أعضاء جماعة الإخوان الإرهابية والجماعات الإرهابية بشمال سيناء للقيام بعمليات إرهابية داخل البلاد.

وكانت نيابة أمن الدولة العليا بإشراف المحامي العام الأول للمنيية، قد قامت بضغط حسن مالك، وأجرت تفتيشا لمسكنه، فعثرت على مطبوعات تنظيمية تضمنت خطط جماعة الإخوان للإضرار بالاقتصاد القومي عن طريق خلق طلب مستمر على الدولار الأمريكي لخفض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، والقيام بعمليات إرهابية تستهدف رجال القوات المسلحة والشرطة وقطاع السياحة، خاصة الوفود الروسية والأوروبية.

كما عثرت النيابة، على مطبوع تضمن قائمة بالشركات الأمريكية والإماراتية والسعودية العاملة في مصر وخريطة

القاهرة – «وكالات»: قضت جنابيات القاهرة وأمن الدولة العليا «طوارئ»، المدفوعة بجمع مخابر طرة، بوضع حسن مالك، و9 متهمين آخرين من الحكوم عليهم بالمويد والسجن المشدد في قضية «الإضرار بالاقتصاد بالقومي» بقوائم الإرهاب.

كما قررت المحكمة وضع الـ10 متهمين تحت مراقبة الشرطة لمدة 5 سنوات.

والمتهمون المدرجون على قوائم الإرهاب في هذه القضية، هم: حسن مالك وعبد الرحمن سعودي، وحمزة حسن مالك، وأحمد أبو زيد، ونجاة فرج، وأشرف عبد الناصر، مدحت حسن، وكريم عبد الوهاب، فائق أحمد، فارس السيد.

بوتلفقة، ونفع إلى الاستقالة في 2 أبريل. صباح الثلاثاء، إلى المحكمة كما ظهر في لقطات بثها التلفزيون.

ووصل أويحيى الذي شغل منصب رئيس الحكومة أربع مرات منذ 1996، بينها ثلاث في عهد الرئيس عبد العزيز

الجزائر – «وكالات»: أعلن التلفزيون الجزائري الحكومي، أمس الثلاثاء، أن النيابة العامة تستجوب رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى، الذي أقبيل في مارس الماضي، لمحاولة تهدئة حركة الاحتجاج غير المسبوقة

ضد النظام. في ملفات «تبييد أسوأ عامة واستيلاات غير مشروعة».

في عهد الرئيس عبد العزيز